● أخبار قصيرة

بوتين يؤكد متانة الشراكة مع كوريا الشمالية

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين متانة العلاقات بين موسكو وبيونغ يانغ خلال استقباله وزيرة الخارجية الكورية الشمالية تشوي سون هوي في الكرملين، مشيداً بالتعاون الثنائي، ولا سيما في المجال العسكري.

وأوضح الكرملين أنّ بوتين أشاد بدور العسكريين الكوريين الشماليين الذين شاركوا إلى جانب القوات الروسية، مؤكداً أنّ تضحياتهم لن تُنسى، وأنّ عدداً منهم مُنح جوائز حكومية تقديراً لمساهماتهم. كما نقل تحياته إلى الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، الذي جدد التزامه بتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع موسكو. ويأتي اللقاء في ظل استمرار توسيع التعاون العسكري والاقتصادي بين البلدين، بما يعكس تنامي مستوى التنسيق والعلاقات الثنائية.

البرلمان العربي يثمّن قرار بلجيكا بشأن منتجات المستوطنات

أشاد رئيس البرلمان العربي، محمد بن أحمد اليماحي، بقرار الحكومة البلجيكية حظر استيراد السلع والمنتجات القادمة من المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معتبراً أنّ هذه الخطوة تُمثل انتصاراً للقانون الدولي ورسالة واضحة برفض شرعنة الاستيطان. ودعا اليماحي دول العالم، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي، إلى اتخاذ إجراءات مماثلة تشمل حظر منتجات المستوطنات ووقف جميع أشكال التعاون الاقتصادي مع الأنشطة الاستيطانية، التزاماً بقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية. كما طالب بفرض عقوبات على المستوطنات والشركات المتعاملة معها، وتعليق الامتيازات والاتفاقيات التجارية مع كيان الاحتلال إلى حين وقف الاستيطان والالتزام بالقانون الدولي، مؤكداً ضرورة الانتقال من الإدانة السياسية إلى خطوات عملية تضمن حماية حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال.

ألمانيا تُعزز قوام قوات الأمن الداخلي

أعلن قائد فرقة الأمن الداخلي في الجيش الألماني، الميجور جنرال أندرياس هينه، أنّ قوام الفرقة سيرتفع من ٦٥٠٠ إلى أكثر من ١٠ آلاف جندي بحلول عام ٢٠٣٥، وذلك عبر إنشاء كتائب جديدة للأمن الداخلي والدعم، بهدف تعزيز الجاهزية العسكرية. وأوضح أنّ القدرات الحالية تتيح حماية البنية التحتية الحيوية وضمان حرية الحركة، لكنها لا تكفي للتعامل مع صراع طويل الأمد. ويأتي هذا التوسع في إطار توجه ألمانيا لتعزيز دفاعاتها منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا. وتتولى الفرقة حماية الموانئ والمطارات والجسور وخطوط السكك الحديدية ومنشآت الطاقة، إلى جانب تأمين انتشار قوات الحلفاء داخل ألمانيا، ودعم السلطات المدنية في مواجهة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ والعمليات اللوجستية.

وسط صمت دولي يفاقم معاناة الفلسطينيين

من حرب الإبادة إلى هندسة التهجير.. كيان الاحتلال يعيد رسم وجه غزة بالقوة

الوفاق/ منذ بدء حرب الإبادة التي يشنها كيان الاحتلال على قطاع غزة، يواجه الشعب الفلسطيني واحدة من أكثر المراحل دموية وقسوة في تاريخه، في ظل تصعيد عسكري غير مسبوق خلّف آلاف الضحايا المدنيين ودماراً واسعاً طال المنازل والمستشفيات والمدارس والبنية التحتية. ولم يعُد العدوان يقتصر على العمليات العسكرية وحدها، بل تحول إلى محاولة لإعادة تشكيل الواقع السياسي والجغرافي والديموغرافي في القطاع، عبر سياسات التهجير القسري وفرض وقائع جديدة على الأرض. وفي هذا السياق، برزت مقترحات لإنشاء مناطق مخصصة لإيواء النازحين في مدينة رفح بدلاً من إطلاق خطة شاملة لإعادة إعمار غزة، وهو ما ينظر إليه الفلسطينيون باعتباره خطوة تهدد بتكريس النزوح وتحويله إلى واقع دائم، بدلاً من ضمان حقهم في العودة إلى منازلهم وإعادة بناء مدنهم. ويتزامن ذلك مع صمتٍ دولي واسع، وعجزٍ واضح عن وقف العدوان أو محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، بما يفتح المجال أمام تكريس وقائع جديدة على الأرض ويهدد مستقبل القضية الفلسطينية.

من القصف إلى التهجير.. استراتيجية صهيونية لفرض واقع جديد في غزة

تكشف التطورات الميدانية في قطاع غزة أنّ التصعيد الصهيوني تجاوز كونه حملة عسكرية تستهدف تحقيق أهداف أمنية معلنة، ليتحول إلى سياسة شاملة يقوم على إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني عبر توظيف القوة العسكرية. فقد أدى القصف المكثف للمناطق السكنية ومراكز الإيواء وخيام النازحين إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، وإلحاق دمار واسع بالبنية التحتية، الأمر الذي فاقم الأزمة الإنسانية ودفع مئات الآلاف إلى النزوح القسري المتكرر. ولا يقتصر هذا النهج على إضعاف القدرات العسكرية للفصائل، بل يهدف أيضاً إلى خلق واقع ديموغرافي وجغرافي جديد يجعل بقاء الفلسطينيين على أرضهم أكثر صعوبة، ويفرض معادلات سياسية تخدم المصالح الصهيونية على المدى البعيد. وفي المقابل، أسهم غياب موقف دولي حازم واقتصار ردود الفعل على بيانات الإدانة في توفير هامش أوسع لاستمرار هذه السياسات، ما عزز شعور الفلسطينيين بأن معاناتهم الإنسانية وحقوقهم الأساسية لم تحظَ بالحماية الكافية من المجتمع الدولي، الأمر الذي يفاقم الأزمة ويُهدد مستقبل قطاع غزة بأكمله.

رفح بين الإغاثة الإنسانية وإعادة هندسة الواقع الفلسطيني

في خضم استمرار العمليات العسكرية في قطاع غزة، برزت مقترحات لإنشاء منطقة سكنية مؤقتة في مدينة رفح لاستيعاب عشرات الآلاف من النازحين، في خطوة تُطرح على أنها استجابة إنسانية للأزمة المتفاقمة. غير أنّ المشروع يثير تساؤلات عميقة حول أهدافه السياسية والاستراتيجية، إذ ينظر إليه كثير من الفلسطينيين بوصفه جزءاً من رؤية تهدف إلى إعادة تنظيم الحيز الجغرافي والسكاني في القطاع. فبدلاً من إطلاق برنامج شامل لإعادة إعمار المدن المدمرة وإعادة السكان إلى منازلهم، يجري التركيز على إنشاء تجمعات سكانية جديدة تخضع لترتيبات أمنية وإدارية خاصة، وهو ما يثير مخاوف من ترسيخ واقع جديد قائم على العزل المكاني وإدامة النزوح. ولا يمكن فصل هذا المشروع عن السياق العام للحرب، التي اتسمت بتوسع عمليات التهجير الداخلي وتقييد حركة السكان، الأمر الذي يجعل أي مشروع يقام في ظل غياب وقف دائم لإطلاق النار وإعادة الإعمار الشاملة عرضة للتشكيك في أهدافه الحقيقية. كما يخشى الفلسطينيون أن تتحول هذه المناطق المؤقتة إلى بديل دائم عن مدنهم المدمرة، بما يهدد حقهم في العودة ويكرس واقعاً سياسياً جديداً يتعارض مع تطلعاتهم الوطنية وحقوقهم المشروعة.

أموال المقاصة.. توظيف اقتصادي في خدمة أهداف سياسية

يثير توجيه أموال المقاصة الفلسطينية لتمويل مشروع رفح جدلاً سياسياً وقانونياً واسعاً، لأنّ هذه الأموال تمثل إيرادات مالية مستحقة للشعب الفلسطيني، وكان من المفترض أن تُسخر لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، ودعم القطاعات الحيوية التي انهارت بفعل العمليات العسكرية، كالصحة والتعليم والإسكان والبنية التحتية.

ومن هذا المنطلق، يرى كثير من الفلسطينيين أنّ توجيه هذه الموارد نحو مشاريع لا تحظى بتوافق وطني يثير إشكاليات قانونية وأخلاقية، ويعكس توظيفاً للأدوات الاقتصادية في خدمة ترتيبات سياسية مرتبطة بإدارة الأزمة أكثر من حلها. كما يكشف هذا التوجه عن الترابط الوثيق بين الاقتصاد والسياسة في إدارة الصراع، إذ تتحول الموارد المالية الفلسطينية إلى وسيلة لتمويل مشاريع قد تُرسخ واقع النزوح بدلاً من إنهائه، وتؤجل إعادة الإعمار الحقيقية التي تضمن عودة السكان إلى مناطقهم الأصلية.

لذلك، ينظر الفلسطينيون إلى هذه الخطوة بوصفها امتداداً لسياسات فرض الأمر الواقع، حيث يجري استخدام الأدوات المالية لإعادة تشكيل المشهد داخل غزة، بما يخدم أجندات أمنية وسياسية على حساب الحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني، ويزيد من المخاوف بشأن مستقبل القطاع وهويته الديموغرافية.

الصمت الدولي.. شريك في إطالة معاناة الفلسطينيين

يرى الفلسطينيون أنّ الصمت الدولي أسهم في استمرار الحرب على قطاع غزة وتفاقم الكارثة الإنسانية، إذ اقتصر موقف معظم الدول على بيانات الإدانة في ظل غياب أي إجراءات رادعة أو آليات مساءلة حقيقية. وقد منح غياب الضغوط الدولية كيان الاحتلال مساحة أوسع لمواصلة القصف والتهجير، مما أدى إلى تفاقم معاناة المدنيين وانهيار الخدمات الأساسية. كما أدى غياب المساءلة إلى إضعاف الثقة بالمؤسسات الدولية، التي يُنظر إليها على أنها أخفقت في حماية المدنيين وضمان احترام القانون الدولي.

يتجاوز العدوان الصهيوني البُعد العسكري ليكرّس واقعاً ديموغرافياً وسياسياً جديداً يهدد الوجود الفلسطيني ويقوّض حقه في أرضه والعودة إليها

إعادة إعمار غزة.. حق فلسطيني لا مشروع سياسي مؤقت

لا يمكن بناء مستقبل مستقر لقطاع غزة عبر حلول مؤقتة أو مشاريع ترتبط باعتبارات سياسية وأمنية أكثر مما ترتبط باحتياجات السكان. فإعادة الإعمار ليست مجرد عملية هندسية لإصلاح ما دمرته الحرب، بل تُمثل استحقاقاً إنسانياً ووطنياً وحقاً أصيلاً للشعب الفلسطيني في استعادة حياته الطبيعية فوق أرضه، والحفاظ على نسيجه الاجتماعي وهويته الوطنية. لذلك، فإنّ أي خطة لا تضمن عودة النازحين إلى مدنهم وقراهم، ولا تلتزم بإعادة بناء المنازل والمستشفيات والمدارس والبنية التحتية، ستظل قاصرة عن معالجة جذور الأزمة. كما يؤكد الفلسطينيون أنّ نجاح إعادة الإعمار يتطلب مشاركة وطنية حقيقية في وضع الأولويات واتخاذ القرارات، بعيداً عن أي ضغوط أو ترتيبات خارجية قد تفرض واقعاً سياسياً جديداً على القطاع. ومن هذا المنطلق، فإنّ استقرار غزة يرتبط بإنهاء الحرب، ورفع القيود المفروضة على السكان، وتمكينهم من إعادة بناء مجتمعهم بإرادتهم الحرة، بما يحفظ حقوقهم المشروعة ويمنع تحويل المعاناة الإنسانية إلى أداة لإعادة تشكيل المشهد السياسي أو الديموغرافي في القطاع.

ختاماً، تكشف الأحداث في قطاع غزة حجم المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل استمرار العمليات العسكرية والتهجير وتدمير الأحياء السكنية والبنية التحتية، الأمر الذي عمّق الأزمة الإنسانية وألقى بظلاله على مستقبل القطاع. وهذه السياسات لا تستهدف الحاضر فقط، بل تُهدد الوجود الفلسطيني وحق السكان في البقاء على أرضهم. كما أسهم استمرار الصمت الدولي في إطالة أمد المأساة، الأمر الذي يجعل توثيق الانتهاكات والدفاع عن الحقوق الفلسطينية ضرورة ملحّة في مواجهة محاولات تكريس واقع جديد على الأرض.

ترامب يجرّ الجمهوريين إلى مأزق انتخابي

تتصاعد حالة القلق داخل الحزب الجمهوري مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي، في ظل مؤشرات متزايدة على تراجع شعبية دونالد ترامب، وما قد يترتب على ذلك من خسارة الحزب أغلبيته في مجلس النواب. وكشف تقرير لموقع «أكسيوس» أنّ مسؤولين واستراتيجيين جمهوريين باتوا يقرون بصعوبة المشهد الانتخابي، معوّلين على تراجع شعبية الحزب الديمقراطي أكثر من قدرتهم على استعادة ثقة الناخبين. ويواجه ترامب انتقادات متزايدة من داخل حزبه بسبب تركيزه على ملفات مثيرة للجدل، مثل العدوان على إيران وإعادة إحياء الجدل حول انتخابات عام ٢٠٢٠، بدلاً من الانشغال بالقضايا الاقتصادية التي تؤرق الأميركيين، وفي مقدمتها التضخم وارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة. ويرى عدد من القيادات الجمهورية أنّ هذا الخطاب أضعف جاذبية الحزب انتخابياً، وأبعده عن أولويات الناخبين، في وقت تتزايد فيه الضغوط الاقتصادية على الأسر الأميركية.

وتعزز استطلاعات الرأي هذه المخاوف؛ إذ تشير تقديرات خبراء جمهوريين إلى احتمال انتقال السيطرة على مجلس النواب إلى الديمقراطيين، مع إمكانية تحقيقهم مكاسب تصل إلى سبعة مقاعد، رغم تمتع الجمهوريين حالياً بأغلبية لا تتجاوز ستة مقاعد. كما أظهر استطلاع أجرته صحيفة «واشنطن بوست» بالتعاون مع «إبسوس» تراجع صافي تأييد ترامب بين الناخبين المسجلين إلى ١٩ نقطة تحت الصفر، بينما كشفت استطلاعات أخرى عن انخفاض مستويات التأييد للحزبين، مع تزايد النفور من مرشحي تيار «لنجعل أميركا عظيمة مجدداً» (MAGA).

وفي المقابل، يسعى الجمهوريون إلى استثمار الانقسامات داخل الحزب الديمقراطي للحد من خسائرهم، إلا أنّ أصواتاً بارزة داخل الحزب تؤكد أنّ استمرار ترامب في نهجه الحالي قد يفاقم الأزمة الانتخابية، ويضعف فرص الجمهوريين في الاحتفاظ بأغلبيتهم، ما لم يعيدوا توجيه خطابهم نحو القضايا الاقتصادية والمعيشية التي تشكل الأولوية الحقيقية للناخب الأميركي.

الصين توسّع نفوذها العالمي على وقع التحولات الدولية

يرى الكاتب والمحلل الأميركي فريد زكريا أنّ الصين خرجت من التطورات الإقليمية الأخيرة بمكاسب استراتيجية مهمة، مستفيدةً من التحولات التي طرأت على موازين القوى الدولية والإقليمية من دون الانخراط المباشر في الصراعات أو تحمل أعبائها العسكرية والمالية. ويشير إلى أنّ بكين نجحت في تسريع تحقيق أهداف طالما سعت إليها، أبرزها تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي، وتقليص الاعتماد الدولي على النفوذ الأميركي، وترسيخ صورتها كقوة عالمية تفضل الاستقرار والشراكات الاقتصادية على التدخلات العسكرية.

ووفق زكريا، فإنّ الصين استفادت من تنامي توجه عدد من دول المنطقة نحو تنويع شراكاتها الدولية وعدم الاعتماد على طرف واحد في إدارة مصالحها الاستراتيجية. وقد انعكس ذلك في توسع التعاون الصيني مع دول الخليج الفارسي في مجالات الدفاع والتكنولوجيا والطاقة، إلى جانب تعزيز دور بكين كوسيط دبلوماسي وشريك اقتصادي موثوق. وعلى الصعيد الاقتصادي، تمكنت الصين من الحد من تأثير الاضطرابات العالمية بفضل سياسات طويلة الأمد ركزت على تنويع مصادر الطاقة وبناء احتياطيات استراتيجية ضخمة، فضلاً عن استثماراتها الواسعة في الطاقة النظيفة والتكنولوجيا المتقدمة. كما عززت هذه التطورات مكانة الشركات الصينية في قطاعات حيوية مثل الطاقة الشمسية والبطاريات والسيارات الكهربائية.